أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (2004–2024)

The Impact of Islamic Finance on Economic Growth in Algeria: An Econometric Analysis Using the ARDL Model over the Period 2004–2024

حلايلي نريمان، مخبر البحث النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA، المركز الجامعي مغنية (الجزائر)،
n.halaili@cu-maghnia.dz

تاريخ الاستلام: 2026/07/14 تاريخ القبول: 2026/09/14 تاريخ النشر: 2026/09/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2024، واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، لملاءمته في تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، بما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، كما بينت نتائج تقدير معادلة الأجل الطويل أن إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي ذو تأثير موجب ومعنوي في الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أن التوسع في التمويل المصرفي الإسلامي يسهم في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، غير أن حجم هذا الأثر ظل محدودا، ويرجع ذلك إلى محدودية الوزن النسبي للتمويل المصرفي الإسلامي داخل المنظومة المصرفية الجزائرية خلال معظم فترة الدراسة.

كلمات مفتاحية: تمويل مصرفي إسلامي، نمو اقتصادي، تكامل مشترك، نموذجARDL، جزائر.

تصنيفاتJEL: O40، G21، C22

Abstract:

This study investigates the impact of Islamic bank financing on economic growth in Algeria over the period 2004–2024 using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model.

The Bounds Test confirms the existence of a long-run cointegration relationship between the study variables. The long-run estimation results indicate that total Islamic bank financing has a positive and statistically significant effect on Gross Domestic Product, suggesting that the expansion of Islamic bank financing supports economic growth in the long run. However, the magnitude of this effect remains limited due to the relatively small share of Islamic bank financing within the Algerian banking system during most of the study period.

Keywords: Islamic bank financing; Economic growth; Cointegration; ARDL model; Algeria.

Jel Classification Codes:C22, G21, O40

1. مقدمة:

أصبحت العلاقة بين تطور القطاع المالي وتحقيق النمو الاقتصادي من أكثر القضايا التي استقطبت اهتمام الباحثين وصناع السياسات الاقتصادية، انطلاقا من الدور الذي تؤديه المؤسسات المالية في تعبئة المدخرات، وتخصيص الموارد بكفاءة، وتمويل الاستثمار والإنتاج، بما ينعكس على رفع معدلات النمو وتحقيق التنمية المستدامة. وفي ظل التحديات التي كشفت عنها الأزمات المالية العالمية، برز التمويل الإسلامي باعتباره أحد أهم البدائل المالية المعاصرة، لما يقوم عليه من مبادئ الشريعة الإسلامية التي تقوم على تقاسم المخاطر، وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، ومنع المعاملات القائمة على الربا والغرر والمضاربة غير المشروعة، وهو ما جعله يحظى باهتمام متزايد من قبل العديد من الدول، سواء الإسلامية أو غير الإسلامية، باعتباره أداة يمكن أن تسهم في تعزيز الاستثمار والإنتاج وتحقيق الاستقرار المالي، الأمر الذي عزز مكانته ضمن مكونات النظام المالي العالمي، وجعله محط اهتمام متزايد من المؤسسات المالية والهيئات الرقابية والباحثين في مختلف الدول.

وفي الجزائر، شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، مدعومة بإصلاحات تشريعية ومؤسساتية هدفت إلى تعزيز التنويع المالي، وتوسيع قاعدة الشمول المالي، واستقطاب المدخرات غير الموجهة إلى الجهاز المصرفي، بما يسهم في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة الاقتصادية، كما اتجهت السلطات العمومية إلى إدراج نوافذ للصيرفة الإسلامية داخل البنوك العمومية، وتطوير البيئة التنظيمية بما يعزز ثقة المتعاملين ويزيد من قدرة التمويل الإسلامي على الإسهام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. ورغم هذه الجهود، فإن الحكم على نجاح هذه التجربة لا ينبغي أن يقتصر على مؤشرات التوسع المؤسسي أو نمو حجم التمويلات، وإنما يتطلب تقييما موضوعيا لمدى قدرتها على تحقيق أثر ملموس في النشاط الاقتصادي الكلي.

وبالرغم من الاهتمام المتزايد الذي حظيت به العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية، فإن نتائج الدراسات التطبيقية لا تزال متباينة، إذ خلص بعضها إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للتمويل الإسلامي في تعزيز النمو الاقتصادي، في حين توصلت دراسات أخرى إلى نتائج أقل حسما، وهو ما يعكس اختلاف البيئات الاقتصادية، ومستويات تطور الصناعة المصرفية الإسلامية، والمنهجيات القياسية المعتمدة. كما أن الدراسات التطبيقية الخاصة بالاقتصاد الجزائري تبقى محدودة، خاصة تلك التي تستوعب التطورات التي شهدها قطاع الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة، وتختبر أثره في النمو الاقتصادي ضمن إطار قياسي يأخذ في الاعتبار التفاعلات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية.

وبناءا على ما تقدم ، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى يؤثر التمويل المصرفي الإسلامي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2004–2024)؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية، تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضية الرئيسة التالية:

✓ للتمويل المصرفي الإسلامي أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

وتتفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

H_1: يوجد أثر إيجابي ومعنوي لإجمالي التمويل المصرفي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الأجل الطويل.

H_2: يوجد أثر إيجابي ومعنوي لأسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الأجل الطويل.

H_3: يوجد أثر سلبي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الأجل الطويل.

إذ تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتحليل طبيعة العلاقة بينهما في الأجلين القصير والطويل، واختبار مدى قدرة التمويل الإسلامي على الإسهام في دعم النشاط الاقتصادي، بما يوفر أدلة علمية يمكن أن يستند إليها صانعو السياسات المالية والمصرفية في تطوير هذا القطاع وتعزيز دوره التنموي.

ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتأصيل الجوانب النظرية المتعلقة بالتمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، والمنهج القياسي لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2024، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ، لما يتمتع به من كفاءة في تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين السلاسل الزمنية ذات درجات التكامل المختلفة، مع الاستعانة بالبرمجيات الإحصائية المتخصصة EViews و STATA، لإجراء الاختبارات القياسية اللازمة واستخلاص النتائج.

2.واقع التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر:

يتميز واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بتركزها أساسا في التمويل المصرفي الإسلامي، في ظل محدودية تطور سوق رؤوس الأموال الإسلامية وعدم تفعيل أدواته، ولا سيما الصكوك الإسلامية، بما يمكنه من الإسهام في تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات طويلة الأجل. ورغم ذلك، شهدت المنظومة التشريعية منذ عام 2020 إصلاحات تدريجية استهدفت إدماج التمويل الإسلامي ضمن النظام المالي الوطني وتنويع

مصادر التمويل، مدفوعة بتداعيات جائحة كوفيد-19 وتقلبات أسعار النفط، كما عرفت الفترة الممتدة بين 2020 و2025 صدور عدة نصوص قانونية وتنظيمية تعكس توجه نحو تطوير الصناعة المالية الإسلامية، وإن ظلت الصكوك الإسلامية لم تستفد بعد من إطار تشريعي وتنظيمي متكامل. (Kahlouche, 2026, ص 762)

1.2 مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي:

توفير التمويل للمؤسسات بمختلف أشكاله العينية أو المعنوية، من خلال صيغ تمويلية متوافقة مع مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق ضوابط شرعية وفنية، بما يسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.(بن عزة & بلدغم, 2019, ص34)

2.2تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر:

شهد مسار الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحولات جوهرية على مدار العقود الثلاثة الماضية، ويمكن تقسيم هذا التطور التاريخي إلى ثلاث محطات رئيسية:

1.2.2.مرحلة التأسيس ووضع حجر الأساس (1991): تعود بوادر العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر إلى مطلع التسعينات، وتحديدا مع تأسيس بنك البركة الجزائري عام 1991،(عزوز, 2022, ص 253) ويعد هذا المصرف حجر الأساس واللبنة الأولى للنظام المالي الإسلامي في البلاد، حيث باشر تقديم الخدمات المالية بصيغ شرعية متنوعة شملت المرابحة، الإجارة، والمشاركة.

2.2.2.مرحلة تعزيز التنافسية الثنائية (2008): شهدت الساحة المصرفية قفزة نوعية بتأسيس مصرف السلام الجزائر عام 2008، ليكون ثاني مصرف إسلامي بالكامل ينشط في السوق المحلية، وقد أسهم المصرف في إدخال ديناميكية جديدة عبر طرح صيغ تمويلية متنوعة ومبتكرة استهدفت التمويل العقاري، تمويل السيارات، وتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات(بن عزة & بلدغم, 2019, ص 40)

3.2.2.مرحلة الشمول المالي واعتماد الشبابيك الإسلامية: شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة حزمة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الهادفة إلى ترسيخ أسس الصناعة المالية الإسلامية وإدماجها ضمن المنظومة المصرفية الوطنية، وفي هذا الإطار، أصدر بنك الجزائر النظام رقم 02-20 لسنة 2020

الذي حدد العمليات المصرفية الإسلامية وأرسى الإطار التنظيمي لممارستها، بما أتاح للبنوك التقليدية تقديم خدمات ومنتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ أو فروع متخصصة، مع إخضاعها لضوابط تضمن استقلالها المالي والمحاسبي والتنظيمي عن باقي أنشطة البنك، وقد تعزز هذا الإطار القانوني بصدور قانون النقد والمصرف رقم 23-09 لسنة 2023، الذي منح أحكام النظام رقم 20-02 قوة تشريعية، وحدد في المادتين 71 و72 مفهوم العمليات المصرفية الإسلامية وآليات ممارستها سواء عبر البنوك الإسلامية أو النوافذ الإسلامية، بما يعكس توجه السلطات العمومية نحو ترسيخ البيئة القانونية للصيرفة الإسلامية (Elbaroud, 2026, ص 6)، كما استكملت المنظومة التشريعية بإدراج نشاط التأمين التكافلي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 81-21 لسنة 2021، إلى جانب تعزيز منظومة الحوكمة الشرعية من خلال تفعيل دور الهيئات الشرعية في الرقابة على مدى توافق المعاملات والمنتجات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتنظيم الحسابات الاستثمارية الإسلامية بموجب التعليمة الصادرة سنة 2022، بما يضمن تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية(قريش, 2025, ص 83–84) .

3.التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي:

ينطلق تفسير أثر التمويل الإسلامي في النمو الاقتصادي من كونه أحد مكونات النظام المالي، ومن ثم فإنه يؤدي الوظائف الاقتصادية ذاتها التي يقوم بها النظام المالي، ولكن ضمن إطار مؤسسي وتشريعي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، ويسهم التمويل الإسلامي في تعزيز الأداء الاقتصادي من خلال مجموعة من القنوات التي تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي(قندوز, 2021, ص 25)

وتتمثل أولى هذه القنوات في تعبئة المدخرات واستقطاب الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج من خلال صيغ التمويل الإسلامية المختلفة، مما يرفع حجم الاستثمار ويعزز تكوين رأس المال، وهو ما ينعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي.

كما يسهم التمويل الإسلامي في تحسين كفاءة تخصيص الموارد، من خلال توجيه التمويل إلى المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية وربطه بالأصول والأنشطة الحقيقية، الأمر الذي يحد من سوء تخصيص الموارد ويعزز الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ويرتبط التمويل الإسلامي ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الحقيقي، إذ يوجه موارده إلى تمويل القطاعات الإنتاجية بدلا من المضاربات المالية، بما يسهم في توسيع النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز القيمة المضافة.

كذلك يؤدي التمويل الإسلامي دورا مهما في تعزيز الوساطة المالية من خلال تجميع المدخرات وإعادة توجيهها إلى المستثمرين، بما يرفع كفاءة تخصيص الأموال ويحفز الاستثمار والإنتاج، كما يعزز الاستقرار المالي لاعتماده على تقاسم المخاطر، وربط التمويل بالأصول الحقيقية، والابتعاد عن الفائدة والغرر والمضاربات المفرطة، وهو ما يقلل من هشاشة النظام المالي ويهيئ بيئة أكثر ملاءمة للنمو الاقتصادي المستدام. ومن جهة أخرى، تمثل الصكوك الإسلامية أداة تمويلية فعالة في دعم النمو الاقتصادي، من خلال تمويل مشروعات البنية التحتية والاستثمارات الحكومية والخاصة، بما يرفع حجم الاستثمار ويزيد من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ومن منظور أشمل، فإن التمويل الإسلامي يؤدي الوظائف الأساسية للنظام المالي والمتمثلة في تعبئة المدخرات، وإنتاج المعلومات المتعلقة بالفرص الاستثمارية، وتوزيع الموارد المالية بكفاءة، وإدارة المخاطر، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتيسير عمليات الدفع والتبادل الاقتصادي، وتؤدي هذه الوظائف مجتمعة إلى تحسين كفاءة الاستثمار، وتسريع تراكم رأس المال المادي والبشري، وتشجيع الابتكار والتقدم التقني، بما يعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد ويدفع عجلة النمو الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل.

4.الدراسات السابقة: تناول هذا الموضوع العديد من الباحثين من بينهم:

دراسة ركابي صدام وبراكني سمية(2021): بعنوان "أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2000-2018 " هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التمويل الإسلامي على النمو

الاقتصادي في السودان بالاعتماد على بيانات مستمدة من بنك السودان المركزي والبنك الدولي. واعتمد النموذج القياسي بتطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، في مقابل التمويل المصرفي الإسلامي، إلى جانب عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، شملت التضخم والنمو السكاني والإنفاق العام، وأظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي مباشر للتمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي، في حين كشفت عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من النمو الاقتصادي نحو التمويل الإسلامي، بما يؤيد فرضية أن توسع النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية، ومن ثم يسهم في تنمية القطاع المصرفي الإسلامي(كابي & براكني, 2021)

دراسة عيسى نجاة وفراحي فضيلة(2022) :بعنوان " دراسة أثر التمويل الإسلامي في البورصة الماليزية على النمو الاقتصادي باستخدام منهجية اختبار الحدود ARDL " حيث هدفت الدراسة إلى قياس أثر أدوات التمويل الإسلامي في البورصة الماليزية على النمو الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على بيانات فصلية تغطي الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2020، واعتمد النموذج القياسي على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، في مقابل كل من حجم الصكوك الإسلامية والقيمة السوقية الإسلامية كمؤشرين لتطور السوق المالية الإسلامية، وأظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، كما بينت أن الصكوك الإسلامية تسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز الإنتاج الحقيقي، مع قدرة النظام على تصحيح الاختلالات قصيرة الأجل والعودة إلى مسار التوازن في الأجل الطويل.(عيسى & فراحي, 2022)

دراسة عبد الكريم بوغزالة أمحد (2022): تحت عنوان "التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي دراسة عينة من الدول بالفترة 2008-2020" هدفت الدراسة إلى تقييم أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في أربع دول إسلامية هي الجزائر وقطر وتركيا وماليزيا، بالاعتماد على بيانات بانل، واعتمدت الدراسة معدل النمو الاقتصادي كمؤشر للمتغير التابع، في مقابل مجموعة من المتغيرات المفسرة شملت

مؤشر التطور المالي الإسلامي، وتطور القطاع المالي، والبيئة المؤسساتية، ومعدل التضخم، وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ضعيف وغير معنوي إحصائيا للتمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في دول العينة، وهو ما أرجعته الدراسة إلى محدودية حجم الأصول المالية الإسلامية مقارنة بإجمالي أصول القطاع المصرفي، لا سيما في الجزائر وتركيا، كما أكدت النتائج أن استقرار البيئة التنظيمية والقانونية وانخفاض معدلات التضخم يمثلان عاملين أساسيين لتعزيز التنمية المالية وتفعيل مساهمة المؤسسات المصرفية الإسلامية في دعم النمو الاقتصادي.

5.قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في الجزائر

في هذا الجزء من الدراسة سيتم قياس أثر التمويل الاسلامي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 الى غاية 2024 وفق منهجية ARDL وباستخدام البرنامج الإحصائي Eviews (V12) و برنامج STATA 17، و يعد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (Autoregressive Distributed Lag-ARDL)من النماذج القياسية المهمة في تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية، إذ يجمع بين القيم المتأخرة للمتغير التابع والإبطاءات الزمنية للمتغيرات المستقلة ضمن إطار واحد، مما يسمح بتقدير التأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد (Shinوآخرون, 2021, ص 2)، وقد مثل العمل الذي قدمه Pesaran & Shin (1999) تحولا مهما في تطوير نموذج ARDL ، إذ أثبت المؤلفان أن هذا النموذج يوفر مقدرات متسقة لمعلمات الأجل الطويل، مع إمكانية إجراء الاستدلال الإحصائي باستخدام الأساليب التقليدية بعد التوسيع المناسب للنموذج، كما بينا أن مقدرات الأجل الطويل تتمتع بخاصية الاتساق الفائق(Super-consistency) ، في حين تتقارب مقدرات الأجل القصير بالمعدل التقليدي، وهو ما عزز الأساس النظري لاستخدام النموذج في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية (Pesaran & Shin, 1999, ص 2) تكتب الصيغة العامة للنموذج الخطي ARDL (p, q) من خلال العلاقة التالية Shin)وآخرون, 2021, ص 5(:

$$Y_t = \gamma_* + \sum_{j=1}^{p} \emptyset_{j*} Y_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} \theta_{j*}^{'} x_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث أن t يمثل المتغير التابع، وx_t يمثل المتغير المستقل، و$\emptyset$، θ هي المعلمات المراد تقديرها، و ε_tهو حد الخطأ العشوائي.

1.5 متغيرات الدراسة ومصادرها:

تم الاعتماد على متغيرات سنوية تمتد من 2004 الى غاية 2024 والجدول التالي يوضح متغيرات الدراسة ومصادرها

الجدول 1: المتغيرات المستعملة في الدراسة ومصادرها

	المتغير	تعريفه	المصدر
المتغير التابع	إجمالي الناتج المحلي (GDP)	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة معينة، مقاسه بالأسعار الجارية للعملة المحلية	بنك الجزائر
المتغير المستقل الرئيسي	إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي (FIC)	إجمالي قيمة التمويلات الممنوحة من المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية باستخدام صيغ التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	بنك الجزائر بنك السلام بنك البركة
المتغيرات الضابطة	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) (FDI)	صافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة بغرض امتلاك حصة دائمة (10% فأكثر) في المؤسسات المحلية، معبرا عنه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.	البنك الدولي
	أسعار البترول (Petr)	متوسط سعر برميل النفط الخام في الأسواق العالمية خلال فترة الدراسة	منظمة OPEC

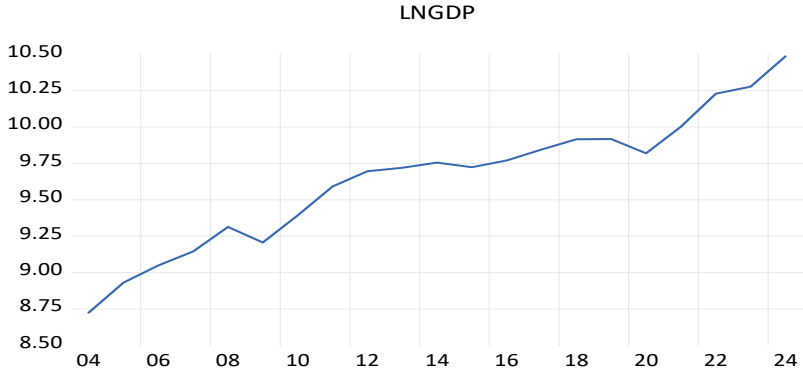
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر سابقة

نظرا لعدم توفر سلسلة موحدة لإجمالي التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر لكل فترة الدراسة، تم بناء متغير FIC اعتمادا على البيانات الفعلية المتاحة للمصرفين الإسلاميين العاملين في الجزائر قبل توسع

النوافذ الإسلامية، وهما بنك البركة الجزائر التابع لمجموعة البركة المصرفية (البحرين)، ومصرف السلام الجزائر التابع لمصرف السلام–البحرين، ولتغطية الفترة 2004–2024، تم الرجوع إلى التقارير السنوية الرسمية للمصرفين ومصادرهما الأصلية (البنك الأم–البحرين)، إلى جانب البيانات المحلية المتاحة، مع تحويل القيم المقومة بالدولار الأمريكي إلى الدينار الجزائري وفق سعر الصرف السنوي المناسب.

ويمكن توضيح تطور متغيرات الدراسة تباعا من خلال الأشكال التالية:

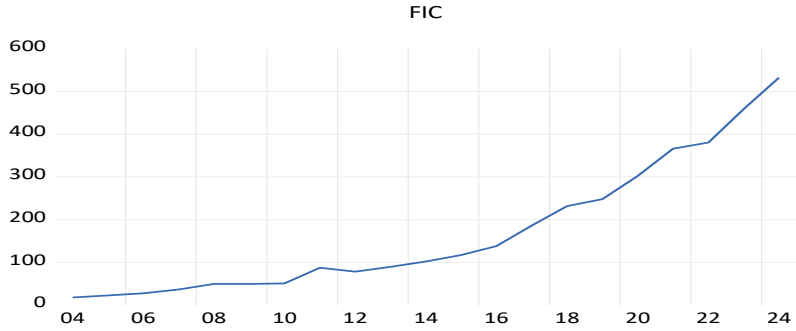
الشكل 1: تطور اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2004–2024



المصدر:مخرجات برنامج eviews (V12)

يتضح من الشكل اتجاه عام تصاعدي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004–2024، تخللته بعض التراجعات المرتبطة بالصدمات الخارجية. فقد دعم ارتفاع عائدات المحروقات والإنفاق العمومي النمو خلال 2004–2008، بينما ارتبط تراجع 2009 بالأزمة المالية العالمية، وتراجع 2015 بانخفاض أسعار النفط، في حين سجل 2020 انكماشا بفعل جائحة كوفيد-19 وصدمة المحروقات، وفي سنة 2021 استأنف الناتج مساره التصاعدي مدعوما بتحسن النشاط الاقتصادي وارتفاع أسعار وإنتاج المحروقات.

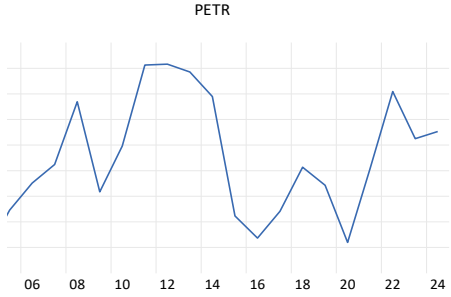
الشكل 2:تطور إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي بالجزائر خلال الفترة 2004–2024



المصدر:مخرجات برنامج eviews (V12)

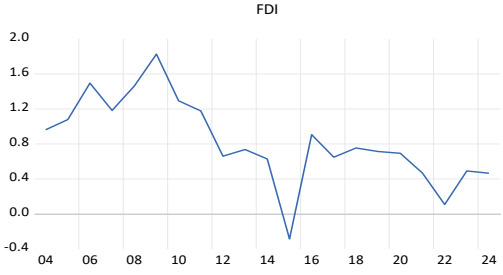
يتضح من الشكل اتجاه تصاعدي واضح في إجمالي حجم التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة 2004–2024، وإن كان نموه محدودا خلال السنوات الأولى، بما يعكس حداثة وانتشار الصيرفة الإسلامية المحدود آنذاك. وقد بدأ التمويل الإسلامي في التوسع بصورة أوضح منذ منتصف الفترة، ثم تسارع بشكل ملحوظ منذ 2017، ليبلغ أعلى مستوياته في 2024. ويرتبط هذا المسار بتوسع نشاط البنوك الإسلامية وتزايد الطلب على المنتجات المتوافقة مع الشريعة، ثم اتساع نطاق تقديم الصيرفة الإسلامية عبر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، بما عزز القدرة التمويلية للقطاع.

الشكل 3:تطور أسعار البترول خلال الفترة 2024-2004



المصدر:مخرجات برنامج eviews (V12)

الشكل 4:تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة 2004-2024



المصدر:مخرجات برنامج eviews (V12)

يتضح من الشكل أن أسعار البترول خلال الفترة 2004–2024 اتسمت بتقلبات حادة، مع ارتفاعها إلى مستويات قياسية خلال 2011–2012، ثم تراجعها خلال منتصف العقد، قبل أن تعاود

الارتفاع في السنوات الأخيرة. وفي المقابل، شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبا واضحا واتجاها عاما نحو الانخفاض مقارنة بمستوياته المسجلة في بداية الفترة

2.5 النموذج المستعمل في الدراسة:

استنادا الى الإطار النظري والدراسات السابقة، يمكن تمثيل النموذج القياسي للدراسة بالصيغة الرياضية الآتية:

$$\mathrm{LnGDP_t} = \alpha_0 + \sum_{i=0}^{p} \alpha_i \, \mathrm{LnGDP_{t-i}} + \sum_{j=0}^{q_1} \beta_j \mathrm{FIC_{t-j}} + \sum_{k=0}^{q_2} \gamma_k \, \mathrm{PETR_{t-k}} + \sum_{l=0}^{q_3} \delta_l \, \mathrm{FDI_{t-l}} + \varepsilon_t$$

حيث يمثل كل من: $(LnGDP_t)$ لوغاريتم الناتج الناتج المحلي الإجمالي، (FIC_t) اجمالي التمويل المصرفي الإسلامي، $(PETR_t)$ أسعار البترول، (DFI_t)الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)، (α_0) الثابت، $(\delta_l, \gamma_k, \beta_j, \alpha_i)$ معاملات النموذج، (ε_t) حد الخطأ العشوائي، (p) رتبة ابطاء المتغير التابع، (q_3, q_2, q_1) رتب إبطاء المتغيرات المستقلة.

3.5 الإحصائيات الوصفية:

يوضح جدول الإحصائيات الوصفية أدناه الخصائص الأساسية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة:

الجدول 2: الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة للفترة 2004–2024

	LNGDP	FIC	PETR	FDI
Mean	9.643478	170.3101	74.59095	0.831802
Median	9.723924	102.3300	71.34000	0.736559
Maximum	10.48538	532.2000	111.6300	1.827422
Minimum	8.724272	18.23000	38.26000	-0.286832
Std. Dev.	0.456443	154.9902	23.35328	0.483975
Skewness	-0.241778	0.985602	0.164750	-0.095303
Kurtosis	2.446383	2.764663	1.861398	3.167480
Jarque-Bera	0.472778	3.448402	1.229361	0.056333
Probability	0.789473	0.178315	0.540814	0.972226
Sum	202.5130	3576.513	1566.410	17.46783
Sum Sq. Dev.	4.166812	480438.9	10907.51	4.684644
Observations	21	21	21	21

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

تظهر الإحصائيات الوصفية أن متغيرات الدراسة تتباين في مستوياتها ودرجة تشتتها خلال فترة الدراسة، حيث سجل متغير التمويل الإسلامي (FIC) أعلى درجة من التباين مقارنة ببقية المتغيرات، حيث بلغ متوسطه 170.310 وانحرافه المعياري 154.990، وهو ما يعكس من جهة التوسع التدريجي والتباين الملحوظ في حجم التمويل الإسلامي عبر السنوات ومن جهة أخرى التطور التدريجي الذي شهده هذا القطاع في الجزائر، في حين اتسم اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي (LNGDP) بدرجة عالية من الاستقرار النسبي. كما تعكس الإحصائيات الوصفية تقلبات ملحوظة في أسعار النفط، وهو ما يتوافق مع طبيعة السوق النفطية خلال فترة الدراسة، بينما أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) تذبذبا محدودا نسبيا. ومن ناحية أخرى، تشير قيم الالتواء والتفرطح إلى أن توزيعات المتغيرات لا تعاني من انحرافات جوهرية عن التوزيع الطبيعي، وهو ما تؤكده نتائج اختبار Jarque–Bera، إذ تجاوزت قيم الاحتمال لجميع المتغيرات مستوى الدلالة (5%)، أي عدم رفض فرضية التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يعكس جودة البيانات وملاءمتها لإجراء التحليل القياسي في المراحل اللاحقة.

3.5 مصفوفة معاملات الارتباط واختبار VIF (Variance Inflation Factor):

يعد التحقق من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة من الخطوات الأساسية التي تسبق تقدير النموذج القياسي، لما لها من أثر في دقة واستقرار تقديرات المعلمات. ولهذا الغرض، تم استخدام اختبار (VIF) إلى جانب مصفوفة معاملات الارتباط، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول 3: مصفوفة معاملات الارتباط ونتائج اختبار VIF:

Variable	VIF	LnGDP	FIC	PETR	FDI
LnGDP	-	1.0000			
FIC	1.52	0.8771	1.0000		
PETR	1.51	0.3070	0.0697	1.0000	
FDI	1.01	-0.6696	-0.5822	-0.0308	1.0000
Mean VIF	1.35				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

تشير نتائج مصفوفة معاملات الارتباط **(Pearson Correlation Matrix)** إلى وجود ارتباط موجب قوي بين التمويل الإسلامي **(FIC)** والناتج المحلي الإجمالي**(LNGDP)** ، حيث بلغ معامل الارتباط (0.877) وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، بما يعكس وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، في حين لم تسجل معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة مستويات مرتفعة قد تشير إلى وجود مشكلة تعدد خطي، وهذا ما تؤكده نتائج اختبار (VIF)، إذ تراوحت قيمه بين (1.01) و(1.52) بمتوسط بلغ (1.35)، وهي قيم أقل بكثير من الحدود المقبولة في الأدبيات القياسية، مما يدل على غياب مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات التفسيرية، ويعزز موثوقية تقديرات النموذج.

4.5 اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

سنقوم باختبار درجة سكون المتغيرات السابقة باستخدام اختبارات : Augmented Dickey - Fuller, , و Phillips et Perron ويبين الجدول التالي نتائج الاختبارات :

الجدول 4: نتائج اختبارات ADF و PP

VARIABLES	ADF		PP	
	Level	1st Diff	Level	1st Diff
LnGDP	-2.435091 [0.3525]	-3.909570* [0.0325]	-2.435091 [0.3525]	-3.874350* [0.0347]
FIC	2.125995 [1.0000]	-3.926572* [0.0328]	4.281903 [1.0000]	-5.276319* [0.0024]
PETR	-2.570752 [0.1152]	-3.946164* [0.0084]	-2.588554 [0.1116]	-4.786726* [0.0014]
FDI	-1.193834 [0.2046]	-6.665936* [0.0000]	-1.048826 [0.2552]	-6.899179* [0.0000]

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

*:تعبر عن رفض الفرضية العدمية

تشير نتائج اختبار Dickey-Fuller المطور واختبار Phillips et Perron كما هي موضحة في الجدول أعلاه أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى، أي أن لها نفس درجة التكامل مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل.

5.5 تحديد الفجوات الزمنية المثلى:

إن تحديد فترات الإبطاء المثلى خطوة أساسية في تقدير نموذجARDL ، وذلك بالاعتماد على معيار Akaike info criterion (AIC)، باعتباره من أكثر المعايير استخداما في اختيار النموذج الأمثل خاصة في حالة العينات الصغيرة، وتوضح نتائج الجدول الآتي فترات الإبطاء المختارة.

الجدول 5: نتائج اختبار تحديد الفجوات الزمنية المثلى

البيان	النتائج
المتغير التابع	LnGDP
منهج التقدير	ARDL
معيار اختيار النموذج	Akaike Information Criterion (AIC)
الحد الأقصى للإبطاء للمتغير التابع	3
الحد الأقصى لإبطاء المتغيرات المستقلة	2
عدد النماذج التي تم تقييمها	81
النموذج المختار	**ARDL(2,2,2,0)**
حجم العينة بعد التعديلات	19 مشاهدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج12 Eviews

6.5 اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج (Bounds Test):

وفقا لاختبار الحدود تؤكد النتائج وجود تكامل مشترك بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي، إذ يتضح حسب نتائج الجدول أدناه قبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك وهذا ما تثبته قيمة (F) المحسوبة والبالغة (5.629) وهي أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى(1)I واكبر من الحد الأدنى (0)I عند مختلف مستويات المعنوية 1%، 2,5%، 5% و 10%.

الجدول رقم 6: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test):

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.629497	10%	2.72	3.77
k	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

7.5 نتائج الأجل الطويل: ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول 7: نتائج الأجل الطويل:

Levels Equation				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIC	0.001825	0.000738	2.470895	0.0355
PETR	0.008306	0.002679	3.100846	0.0127
FDI	-0.288614	0.097738	-2.952924	0.0161
EC = LNGDP - (0.0018*FIC + 0.0083*PETR -0.2886*FDI)				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

توضح نتائج تقدير معادلة الأجل الطويل (Levels Equation) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي وأسعار النفط والاستثمار الأجنبي المباشر، وتبين النتائج أن إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر تأثيرا موجبا ومعنويا في النمو الاقتصادي، حيث بلغ معامله (0.0018) ، مما يشير إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يسهم في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، وإن كان حجم الأثر محدودا وضعيف ويعود ذلك إلى محدودية المصارف الإسلامية ووزنها النسبي داخل النظام المصرفي الجزائري؛ إذ ظل النشاط المصرفي الإسلامي، خلال معظم فترة الدراسة، مقتصرا على مصرفين إسلاميين فقط، بينما تستحوذ البنوك التقليدية على النسبة الأكبر من الأصول والودائع والائتمان، أما الاهتمام الرسمي بتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، والذي تجسد في الإصلاحات التنظيمية وإطلاق النوافذ الإسلامية فكان ذلك ابتداء من سنة 2020 فقط، هذا مانعكس على ضعف حصتها من إجمالي النشاط المصرفي خلال معظم سنوات الدراسة، كما أظهرت النتائج أن أسعار النفط لها أثر موجب ومعنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي، في المقابل، جاء معامل

(FDI)سالبا ومعنويا إحصائيا، إذ بلغت قيمته (-0.288) مع قيمة احتمال(Prob = 0.0161) ، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وقد يفسر ذلك بضعف مساهمة الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، إضافة إلى التحديات المرتبطة بمناخ الاستثمار وكفاءة توظيف رؤوس الأموال الأجنبية.

8.5 تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM): ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول 8: نتائج تقدير منهجية تصحيح الخطأ:

ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.906020	0.344643	5.530416	0.0004
D(LNGDP(-1))	0.456445	0.150555	3.031743	0.0142
D(FIC)	0.000275	0.000291	0.946893	0.3684
D(FIC(-1))	0.000851	0.000315	2.702620	0.0243
D(PETR)	0.004046	0.000305	13.24709	0.0000
D(PETR(-1))	-0.002984	0.000675	-4.418981	0.0017
CointEq(-1)*	-0.210727	0.038458	-5.479415	0.0004
R-squared	0.949635	Mean dependent var		0.081811
Adjusted R-squared	0.924453	S.D. dependent var		0.098972
S.E. of regression	0.027203	Akaike info criterion		-4.09363
Sum squared resid	0.008880	Schwarz criterion		-3.74568
Log likelihood	45.88956	Hannan-Quinn criter.		-4.03475
F-statistic	37.71024	Durbin-Watson stat		1.937218
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

تبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وجود علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، كما تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها. فقد أظهرت النتائج أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مرتفعة، حيث بلغ معامل التحديد (R^2) 0.9496 أي أن 94.96 **%**من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تفسر بالمتغيرات المدرجة في النموذج، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.9245، مما يعكس جودة ملائمة النموذج. إضافة إلى ذلك، جاءت قيمة إحصائية (F) معنوية عند مستوى أقل من 1**%** ،وهو ما يدل على معنوية النموذج ككل. أما معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1

فقد جاء بالإشارة السالبة وهو معنوي إحصائيا وعند مستوى معنوية اقل من 5 % إذ أن قيمته الاحتمالية قدرت بـ 0.0004 وهذا يعني أن 21.07% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن من أجل العودة إلى المستوى التوازني الطويل الأجل.وعلى مستوى الأجل القصير، أظهرت النتائج أن التغير الحالي في ((D(FIC)) لم يكن ذا أثر معنوي على النمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة الاحتمال 0.3684، وهو ما يشير إلى أن تأثير التمويل المصرفي الاسلامي لا يظهر بصورة فورية. في المقابل، كان التغير المتأخر له بفترة واحدة ((D(FIC(-1))) موجبا ومعنوي إحصائيا عند مستوى 5%، إذ بلغ معامله 0.000851 بقيمة احتمالية (Prob = 0.0243)، مما يدل على أن أثر التمويل المصرفي الاسلامي يحتاج إلى فترة زمنية قبل أن ينعكس على النشاط الاقتصادي. كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي للتغيرات الحالية في أسعار النفط ((D(PETR)) في النمو الاقتصادي، حيث بلغ معامله 0.004046 عند مستوى معنوية أقل من 1% (Prob = 0.0000) ، وهو ما يعكس الاستجابة السريعة للناتج المحلي الإجمالي للتغيرات في أسعار النفط. في المقابل، جاء معامل التغير المتأخر لأسعار النفط-)D(PETR) (((1سالبا ومعنويا ، كذلك، أظهرت النتائج أن معامل الإبطاء الأول للمتغير التابع موجب ومعنوي عند مستوى 5%،. أي أن التغيرات السابقة في الناتج المحلي الإجمالي تؤثر في التغيرات الحالية، مما يعكس وجود استمرارية في تأثير النمو الاقتصادي عبر الزمن.

9.5 اختبارات جودة النموذج المقدر:

بعد الاعتمادعلى النموذج ARDL في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل لابد من اختبار جودة أداء هذا النموذج من خلال استخدام الاختبارات التالية:

1.9.5. اختبار مشكل اختلاف التباين:

من بين الاختبارات المتبعة اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) ، ومن نتائج الجدول أدناه يمكن القول أنه لا يوجد مشكلة اختلاف تباين أي نقبل فرض العدم (H_0) أي تباين الأخطاء متجانس.

جدول 9: نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.838165	Prob. F(9,9)	0.1890
Obs*R-squared	12.30553	Prob. Chi-Square(9)	0.1966
Scaled explained SS	3.036840	Prob. Chi-Square(9)	0.9628

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

2.9.5. اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي:

لإجراء هذا الاختبار نلجأ إلى اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، وحسب نتائج الجدول أدناه يمكن القول أنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء:

جدول 10: نتائج اختبار Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:

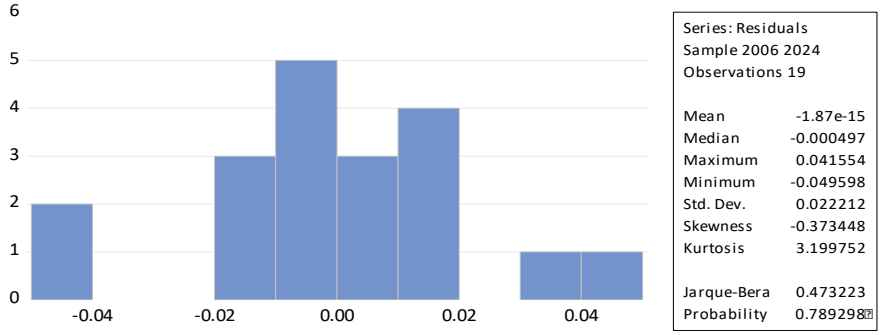
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.081761	Prob. F(2,7)	0.9224
Obs*R-squared	0.433715	Prob. Chi-Square(2)	0.8050

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

3.9.5. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج، تم الاعتماد على اختبار Jarque–Bera ، حيث بلغت القيمة الإحصائية (0.473) باحتمال قدره (0.789)، وهي قيمة تفوق مستوى الدلالة 5%، أي قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل 5: نتائج اختبار Jarque–Bera

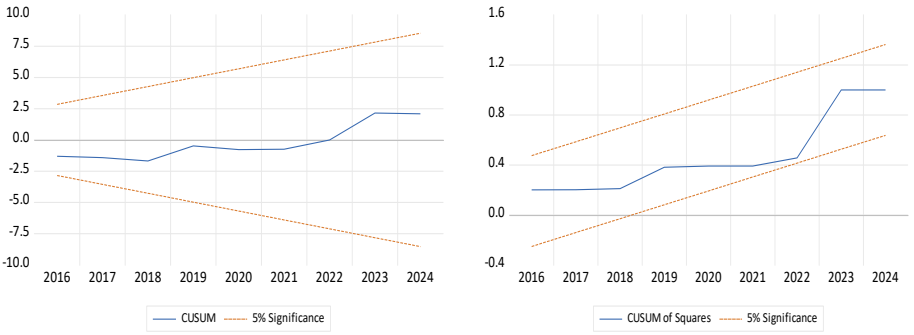


المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

4.9.5. اختبار استقرار النموذج:

إن اختبار السكون الهيكلي لنموذج ARDL يؤكد صحة ودقة نتائج النموذج، و ذلك من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي، فإذا كان المنحنى الخاص بالاختبار داخل نطاق الحدود الحرجة عند مستوى% 5، فسوف يتم قبول فرضية العدم التي تفترض بأن المتغيرات ساكنة، ويتضح من الشكل أدناه أن الاختبار المذكور بيانيا يقع ضمن نطاق الحدود الحرجة، ولذا فإن ذلك يثبت أن المتغيرات مستقرة عبر الزمن.

الشكل 6: اختبار CUMSUM وCUMSUM of squares



المصدر: مخرجات برنامج eviews (V12)

من خلال نتائج الاختبارات التشخيصية واختبارات استقرار النموذج التي تم عرضها سابقا والتي أكدت سلامة النموذج القياسي المستخدم وخلوه من المشكلات القياسية، مما يعزز موثوقية النتائج المتوصل إليها وإمكانية الاستناد إليها في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

6.خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2024، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ، لما يتميز به من قدرة على تحليل ودراسة العلاقات الديناميكية قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية. وانطلقت الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن التمويل المصرفي الإسلامي

يمثل إحدى الآليات التمويلية التي يمكن أن تسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج.

أثبتت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما أظهرت تقديرات الأجل الطويل أثر إيجابي ومعنوي لكل من التمويل المصرفي الإسلامي وأسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي، مقابل تأثير سلبي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وهذا ما يؤكد الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية H_1 و H_2 و H_3 ،كما أظهرت نتائج تقدير معادلة الأجل الطويل أن إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي له تأثير موجب ومعنوي في الناتج المحلي الإجمالي، وتعكس هذه النتيجة قدرة التمويل المصرفي الإسلامي على المساهمة في دعم النشاط الاقتصادي، وإن كان حجم هذا الأثر محدود نسبيا، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة هيكل الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر خلال فترة الدراسة، أكثر من كونه انعكاسا لضعف كفاءة التمويل الإسلامي في حد ذاته، فقد ظل النشاط المصرفي الإسلامي طوال معظم الفترة المدروسة، يعتمد أساسا على مصرفين إسلاميين فقط، هما بنك البركة وبنك السلام، الأمر الذي جعل حجم التمويل الإسلامي الممنوح محدود مقارنة بإجمالي التمويلات التي يوفرها القطاع المصرفي التقليدي، والذي يستحوذ على النصيب الأكبر من الأصول المصرفية والائتمان الموجه للاقتصاد. ومن ثم، فإن محدودية الوزن النسبي للتمويل المصرفي الإسلامي داخل المنظومة المصرفية الجزائرية انعكست على حجم تأثيره في النمو الاقتصادي، رغم دلالة هذا التأثير من الناحية الإحصائية.

وفي المقابل، شهدت السنوات الأخيرة تحولا نوعيا في توجهات السلطات العمومية نحو تعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية، من خلال إصدار إطار تنظيمي خاص بها والسماح للبنوك العمومية بفتح نوافذ إسلامية، إلى جانب التوسع التدريجي في عرض المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة. وقد أسهمت هذه الإصلاحات في استقطاب جزء من المدخرات التي كانت خارج الجهاز المصرفي لدوافع شرعية، وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة الاقتصادية، ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد. ورغم أن هذه الإجراءات لم تبدأ إلا في الجزء الأخير من فترة الدراسة، فإنها تعكس توجها استراتيجيا نحو توسيع قاعدة

التمويل المصرفي الإسلامي، الأمر الذي يتوقع أن يعزز مساهمته في النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة مع اتساع نطاق نشاطه وارتفاع حصته من السوق المصرفية.

وتنسجم هذه النتائج مع الأدبيات الاقتصادية التي تؤكد وجود علاقة إيجابية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، حيث يؤدي النظام المالي دورا محوريا في تعبئة المدخرات، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتخفيض تكاليف التمويل، وتحفيز الاستثمار والإنتاجية، بما ينعكس إيجابا على الأداء الاقتصادي الكلي. وفي هذا الإطار، يتوقع أن يؤدي التمويل المصرفي الإسلامي الوظائف الاقتصادية نفسها، مع تمتعه بميزة إضافية تتمثل في ارتباطه الوثيق بالاقتصاد الحقيقي، لاعتماده على التمويل القائم على الأصول ومبدأ تقاسم المخاطر، وهو ما يعزز قدرته على دعم نمو اقتصادي أكثر استدامة واستقرارا.

وانطلاقا من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يتضح أن تعزيز مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي يستدعي تبني رؤية استراتيجية متكاملة ترتكز على تطوير هذا القطاع وتعزيز دوره في تمويل التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، يمكن تقديم جملة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- ✓ توسيع حجم التمويل المصرفي الإسلامي وزيادة مساهمته في النشاط المصرفي من خلال تطوير المنتجات والخدمات المالية الإسلامية بما يتوافق مع احتياجات مختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- ✓ توجيه التمويلات الإسلامية نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الصناعي، والقطاع الفلاحي، بما يعزز الاستثمار والإنتاج والتشغيل.
- ✓ مواصلة تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية، ويعزز ثقة المستثمرين والمتعاملين في المنتجات المالية الإسلامية.
- ✓ تكثيف برامج التوعية والتثقيف المالي لنشر الثقافة المصرفية الإسلامية والتعريف بخصائصها الاقتصادية والتمويلية، بما يسهم في توسيع قاعدة المستفيدين منها.
- ✓ تنويع أدوات التمويل الإسلامي من خلال تفعيل الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة، بما يوفر مصادر تمويل إضافية للمشروعات التنموية والاستثمارية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن اعتبار التمويل الإسلامي في الجزائر آلية تمويلية واعدة لتعزيز النمو الاقتصادي، غير أن تعظيم مساهمته يظل مرهونا بتسريع وتيرة تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، وتوسيع نطاق انتشارها، وتعزيز البيئة التشريعية والمؤسساتية الحاضنة لها، بما يسمح برفع كفاءتها وزيادة مساهمتها في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

7. قائمة المراجع:

المقالات:

ب‌ن عزة, ا., & بلدغم, ف. (2019). أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر. *مجلة الإستراتيجية والتنمية*, *9*(2), 32–52.

ركابي, ص., & براكني, س. (2021). أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2000-2018. *مجلة إقتصاد المال والأعمال*, *6*(1), 19–28.

عزوز, أ. (2022). شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر. *أبحاث إقتصادية معاصرة*, *5*(1), 248–262.

عيسى, ن., & فراحي, ف. (2022). دراسة أثر التمويل الإسلامي في البورصة الماليزية على النمو الاقتصادي باستخدام منهجية اختبار الحدود ARDL Studying the Impact of Islamic Finance in Malaysian Stock Exchange on Economic Growthusing the ARDL Bound Test Methodology.*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*, *18*(3), 219–236.

قريش, م. (2025). أثر التمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية لبنك السلام بالجزائر. *أبحاث إقتصادية معاصرة*, *8*(1), 77–98.

قندوز, ع. ا. أ. (2021). *التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية على دول مجلس التعاونلدول الخليج العربي*. معهد التدريب وبناء القدرات – صندوق النقد العربي.

Elbaroud, O. (2026). (Islamic Finance Windows in Public Banks under Regulation 20-02 A Case Study of Algeria(2021–2024. *مجلة إضافات إقتصادية*, *10*(1), 733–752.

Kahlouche, A. (2026). The Legal Framework for Regulating Islamic Sukuk in Algeria: An Analytical Reading in Light of the Banking Reforms for the Period 2020-2025. *مجلة إضافات إقتصادية*, *10*(1), 753–774.

Pesaran, M. H., & Shin, Y. (1999). An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis. *Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium* (31 م). Strom, Steinar.

Shin, Y., Cho, J. S., & Greenwood-Nimmo, M. (2021). Recent Developments of the Autoregressive Distributed Lag Modelling Framework. *Journal of Economic Surveys*, *35*(3).

- **مواقع الانترنيت:**

https://www.bank-of-algeria.dz/ar /، أطلع عليه بتاريخ 2026/05/17

https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، أطلع عليه بتاريخ 2026/05/20

https://www.alsalamalgeria.com/، أطلع عليه بتاريخ 21/ 05/ 2026